الأمم المتحدة

A/RES/67/197

Distr.: General
12 February 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/435/Add.2*)]

٦٧/١٩٧ - النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“ وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

12-49040

الرجاء إعادة الاستعمال

وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣] وجدول أعمال القرن ٢١[٤] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٧]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٠]،

وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[١١]،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار دإ - ٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥.

(١٠) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١١) A/64/884.

وإذ تشير إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي أجريت في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن حالة الاقتصاد والمالية في العالم وتأثيرها في التنمية والتي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة من أجل إثراء المشاورات الدائرة بين الدول الأعضاء بشأن عملية متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية والعالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا بصفة خاصة في التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي وتجسد التقدم المحدود المحرز نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إصلاحه وتعزيزه،

وإذ تلاحظ أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق مؤخرا أدت الأزمة الاقتصادية إلى الحد من قدرة تلك البلدان على تحمل مزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم نمو قوي مستدام شامل للجميع يتسم بالتوازن، وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن تتعاون جميع الجهات من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الالتزام بالعمل على نحو متضامن لاعتماد نهج منسق شامل على الصعيد العالمي في التصدي للآثار السلبية التي لا تزال تطال التنمية من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وباتخاذ إجراءات ترمي في جملة أمور إلى استعادة الثقة والحفاظ على النمو الاقتصادي وكفالة العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تسلم بضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل والجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بحشد جميع مصادر تمويل التنمية بشكل متسق،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً[١٢]، وإذ تسلم في هذا السياق بضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وتكرر تأكيد أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة منصفة شاملة للجميع لكي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تؤكد** ضرورة التصرف بحسم في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن مستدام على الصعيد العالمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف تتوافر في ظله عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتؤكد أيضا ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع؛

٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لاضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي ومعالجة ارتفاع معدلات البطالة والمديونية في عدة بلدان واتساع نطاق الضائقات المالية وتعزيز القطاع المصرفي، بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه؛

---

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٣) A/67/187.

٥ - **تلاحظ أيضا** مبادرة حكومة كازاخستان لاستضافة مؤتمر دولي في أستانا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ بعنوان ''المؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة: اتخاذ تدابير فعالة للتغلب على أوجه عدم اليقين والانتكاسات الاقتصادية على الصعيد العالمي''؛

٦ - **تسلم** بضرورة مواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية وتعزيزها على الصعيد الدولي للتصدي للتحديات المالية والاقتصادية الملحة؛

٧ - **تلاحظ** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا رئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين وتعزيزه بما يكفل فعاليته، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٨ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٩ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

١٠ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، ازدياد موارد صندوق النقد الدولي وتحسن إطار الإقراض الحالي للصندوق، بطرق منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة والائتمانات المرنة وأدوات التمويل السريع، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١١ - **تحث**، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بقدر كبير وعلى نحو عاجل على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون؛

١٢ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتلاحظ ضرورة أن تراعى الظروف الخاصة لفرادى البلدان عند تصميم وتنفيذ تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال من أجل التصدي لتلك التحديات، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وغيرها من أشكال القواعد المنظمة لحسابات رأس المال، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظر في مزايا هذه التدابير ومساوئها عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالخطوات المهمة التي اتخذت لإصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ونظام الحصص وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعمل على تعزيز تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها، وتسلم بأهمية مواصلة عمليات إصلاح إدارة تلك المؤسسات على نحو طموح وسريع لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وشرعيتها وخضوعها للمساءلة؛

١٤ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل البلدان النامية ومشاركتها وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية للتصدي للتحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة؛

١٥ - **تدعو** إلى التعجيل بتنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتؤكد أهمية إجراء استعراض شامل لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي، على أن ينجز الاستعراض بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

١٦ - **تسلم** بأهمية أن يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز على أساس الجدارة بطريقة علنية شفافة؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة مشاركة الحكومة على نحو أكثر فعالية لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تحسين تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع النمو المطرد المنصف الشامل للجميع؛

١٨ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطيات

الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش، وتسلم أيضا بضرورة إبقاء مسألة دور حقوق السحب الخاصة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا الأمر في الحسبان عند إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - **تكرر تأكيد** ضرورة أن يكون الاضطلاع بمراقبة فعالة شاملة متعددة الأطراف جزءا أساسيا في الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان؛

٢٠ - **تؤكد**، في هذا الصدد، ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية الوطنية وما يترتب عليها من آثار في أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التأثير الذي يمكن أن تحدثه في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بطرق منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يمكن أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٣ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛

٢٥ - **تقرر** أن تعقد في دورتها الثامنة والستين جلسة مستقلة للجنة الثانية في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي كمساهمة إضافية في متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢